

## قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة في مصر

د. مريم وليم برسوم

### مستخلص

تهدف الدراسة إلي قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة في مصر، ولما لها من دور هام في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تأثيرها علي كل من معدلات الإنتاج والاستهلاك ومعالجة التشوهات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة حيث تمثل نسبة ٢٢,٣% من الإيرادات العامة مما يدل علي أن ضريبة القيمة المضافة تساهم بنحو ثلثي إجمالي الإيرادات العامة بالإضافة إلي أن كل نقطة مئوية من ضريبة القيمة المضافة تؤدي إلي زيادة الإيرادات العامة بمقدار ٤,٥٩٧، مما يدل علي تأثيرها الإيجابي علي الإيرادات العامة.

وبناءً علي النتائج التي تم التوصل إليها خلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تؤدي إلي مدي مساهمة ضريبة القيمة المضافة في زيادة الإيرادات العامة والتي من أهمها رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية وتحديث وتطوير نظم المعلومات والتحصيل الالكتروني، بالإضافة إلي توسيع القاعدة الضريبية بتوسيع المعدل القياسي علي بعض السلع والخدمات (أي يتم زيادة نسبة الضرائب علي بعض الخدمات الترفيهية وتقليبها علي بعض السلع الأساسية حيث أن بعض السلع لها مزايا خاصة في الأستهلاك) من شأنه إزالة العديد من التشوهات لقرارات الأستهلاك ومن ثم سيحقق زيادة للإيرادات في الأجل الطويل، ضرورة مراعاة إنشاء مشروعات إنتاجية الأمر الذي بدوره سيؤدي إلي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل ومن ثم زيادة إنتاج السلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة دمج قطاع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وأخيراً مراعاة الجانب الاجتماعي لفئات الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل وطبقة الفقراء حيث أنها تمثل شريحة كبيرة من فئات المجتمع المصري التي لها طابع خاص في معاملاتها الاستهلاكية والإنتاجية.

**الكلمات المفتاحية:** ضريبة القيمة المضافة – الإيرادات العامة – معدل التضخم – معدل الفائدة – الإيرادات الضريبية – عجز الموازنة العامة.

• مدرس الاقتصاد، شعبة نظم نظم المعلومات الإدارية، المعهد العالي للدراسات النوعية.

• E.mail: maromm420@gmail.com

**مقدمة:**

تعد الضرائب بصفة عامة من أهم المصادر المالية لمعظم الدول النامية والمتقدمة والتي تؤثر بشكل مباشر على اقتصادياتها، حيث تلجأ إليها جميع الدول لتمويل نفقاتها العامة لإنفاقها على ما تقوم به من خدمات لأفراد المجتمع<sup>(١)</sup> فهي ليست المورد الرئيسي لتمويل الموازنة العامة إنما أداة مالية فعالة في إعادة توزيع الدخل لتحقيق كل من العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وقد تزايدت الأهمية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة لتزايد نسبتها في هيكل الإيرادات العامة، حيث تعد من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٢)</sup>، وفي ظل نظام اقتصادي يستند أساساً على آليات السوق فإن للدولة دور هاماً في توجيهه وضبط الاداء، وبناءً على ذلك تم اتخاذ قرار بإدخال تعديل للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ليحل محل نظام الضريبة العامة على المبيعات وتم التطبيق في سبتمبر ٢٠١٦ وطبقاً للقانون المعدل رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بهدف مواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي<sup>(٣)</sup>، حيث تعد ضريبة القيمة المضافة من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة ولما لها من آثار على مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية فهي ضريبة نتجت عن تطور التقنيات الضريبية على مدى نصف القرن الماضي منذ إنشائها من قبل الاقتصادي الفرنسي موريس لوري ١٩٤٥، وقد تم تطبيقها في العديد من البلدان وفقاً لمتطلباتها الاقتصادية<sup>(٤)</sup>.

وطبقاً للنظريات الاقتصادية فقد رأى الكلاسيك أن الهدف الأساسي للضريبة هو توفير الأموال من أجل تغطية النفقات العامة، واعتبروا أن الأثر الاقتصادي للضريبة يعتبر مسألة ثانوية تترتب بطريقة إرادية. أما انصار النظرية النقدية (المالية) فقد اعتبروا أن الضريبة هي الوسيلة والأداة التي من خلالها يمكن استخدامها في التأثير على المجالات الاقتصادية والاجتماعية بخلاف دورها المالي<sup>(٥)</sup>، وبالتالي نجد أن الضريبة تعتبر من الأدوات الهامة لتحقيق أهداف السياسة الضريبة وأداة فعالة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

وعلى الرغم من أن ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة من ضمن الضرائب غير المباشرة إلا أنه يجب التفرقة بينهما، حيث يشير المفهوم الأول إلى إنها ضريبة تفرض بشكل مباشر على عملية بيع المنتج أو الخدمة للمستهلك النهائي، ويتم احتسابها بشكل تراكمي، أما المفهوم الثاني فيشير إلى ضريبة يتم فرضها على كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتداولها وتسويقها، ويتحمل عبئها بالكامل المستهلك النهائي للسلعة أو المستفيد الأخير من الخدمة<sup>(٦)</sup>، وتقاس على كل من مستوي الوحدة الاقتصادية بمقدار الفرق بين ما قامت به الوحدات الإنتاجية بإضافته في هذه الوحدة وقيمة العناصر المستخدمة في الإنتاج والتي تم شراؤها من الوحدات الاقتصادية، أما على المستوي القومي يتم احتسابها مرة واحدة عند عملية البيع النهائية للمنتج أو الخدمة<sup>(٧)</sup>.

**مشكلة الدراسة:**

تتبلور مشكلة الدراسة الأساسية في تحديد ما إذا كان إدخال ضريبة القيمة المضافة أثر إيجابياً علي حصيلّة الإيرادات العامة للدولة، حيث تعد ضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر التمويل الرئيسية لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلي أن فرض ضريبة القيمة المضافة يلعب دوراً سلبياً في زيادة مؤشر أسعار المستهلك وما إذا كانت هناك زيادة في مؤشر أسعار المستهلك.

**أهمية الدراسة:**

تتبع أهمية الدراسة من خلال قياس أثر ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة، حيث تعد من الموارد الرئيسية للدول وخصوصاً الدول النامية ونظراً لأهميتها في تمويل النفقات العامة للدولة ودورها في زيادة الإيرادات العامة.

**أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الرئيسي في قياس أثر ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة في مصر، ولتحقيق الهدف يتم دراسة كل من أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد المصري، وأخيراً النموذج الإحصائي.

**فروض الدراسة:**

- ١- يوجد تأثير معنوي بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة.
- ٢- يوجد تأثير معنوي بين ضريبة القيمة المضافة وكل من معدل التضخم ومعدل الفائدة.

**منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال مراجعة مسح الأدبيات النظرية المتعلقة بالدراسات والأبحاث السابقة، كما يعتمد منهج الدراسة علي كيفية التحليل الإحصائي، وذلك من خلال جمع بيانات ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة، وذلك من خلال النشرات الإحصائية اللازمة لاختبار فروض الدراسة وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الاقتصادية، حيث إن الفترة الزمنية التي قامت عليها الدراسة في النموذج الإحصائي تبدأ من سبتمبر ٢٠١٦ إلي أبريل ٢٠٢٠ بواقع احتسابه شهرياً (٤٠ مشاهدة) لقياس أثر ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة باستخدام نماذج الانحدار المتعدد واختبار التكامل المشترك واختبار السكون وتم تحليل النتائج المتحصل عليها باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews V.10. ومعادلة النموذج تأخذ الشكل التالي:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \dots + \mu$$

الإيرادات العامة Y، معدل التضخم X<sub>1</sub>، معدل الفائدة X<sub>2</sub>، ضريبة القيمة المضافة X<sub>3</sub>  
 Ho: لا يوجد تأثير معنوي بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة.  
 H1: يوجد تأثير معنوي بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة.

## محتوي الدراسة:

- ١- مسح الأدبيات.
  - ٢- أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
  - ٣- أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد المصري.
  - ٤- النموذج الإحصائي.
- وتتناول الدراسة قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة في مصر من خلال المحاور التالية:

### ١- مسح الأدبيات :

نظراً لحدائه القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ الخاص بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، فهناك العديد من الأدبيات التي تناولت آثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة بصفة عامة، حيث أظهرت نتائج الدراسات السابقة التأثيرات المختلفة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، وذلك كما يلي:

تناولت دراسة (Albishi, 2019) أثر فرض ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد السعودي في ضوء رؤية المملكة السعودية ٢٠٣٠، حيث افترضت الدراسة أن ضريبة القيمة المضافة تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، وتؤثر على القوة الشرائية، كما افترضت أيضاً أن منح الدعم يقلل العبء الضريبي، وخلصت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، وتؤثر على القوة الشرائية وان منح الدعم يقلل من العبء الضريبي، حيث اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي في مراجعة الأدبيات والمنهج التحليلي الاستقرائي في جمع البيانات لفحص الافتراضات باستخدام الاستبيان، وتم تحليل نتائج الاستبيان، وأهم الاستنتاجات أن فرض ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة الأسعار مما يؤدي بدوره إلى انخفاض القوة الشرائية، وكذلك الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة تؤدي الي زيادة الإيرادات العامة<sup>(٨)</sup>.

اشارت دراسة (Alavuotunki, 2019) إلي أثر ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الحكومية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع، باستخدام الدخل المتاح في قياس عدم المساواة والإيرادات الحكومية حيث تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة باستخدام القيم السابقة لأنظمة ضريبة القيمة المضافة في البلدان المجاورة كأداة لكشف النتائج، وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة أدت إلي زيادة إجمالي الإيرادات الحكومية، وترتب علي ذلك زيادة الإنفاق في الخدمات العامة الأساسية التي تقدم للأسر الفقيرة، كما أن الضريبة علي القيمة المضافة أدت إلي عدم المساواة بين الأشخاص ذوي مستويات الدخل المختلفة، وأوجدت هذه الضريبة اختلافات في معدلات الادخار، بالإضافة الي عدم المساواة في الاستهلاك لم يتأثر<sup>(٩)</sup>.

هدفت دراسة (Alavuotunki, 2018) إلي أثر ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الحكومية والمستهلكين، وتوصلت الدراسة إلي أن الإيرادات الناتجة عن تطبيق

ضريبة القيمة المضافة لم تكن إيجابية في فنلندا، كما توصلت النتائج إلى وجود تأثيرات سلبية من ضريبة القيمة المضافة على المجتمع، وتؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل وخاصة في الدول النامية<sup>(١٠)</sup>.

أكدت دراسة (مهاجر، ٢٠١٨) إلى قياس وتحديد فاعلية تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، وبيان أثر زيادة سعر الضريبة على حجم إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، وإيضاح حجم الضريبة على القيمة المضافة في الإيرادات العامة بالسودان، ومن أهم نتائج الدراسة تحصيل الضريبة على القيمة المضافة تتم بفاعلية، وقد أوصت الدراسة، عند الحاجة لزيادة كبيرة في حجم الإيرادات العامة يمكن زيادة سعر الضريبة على مبيعات السلع والخدمات مع مراعاة السعر على السلع الضرورية<sup>(١١)</sup>.

وركزت دراسة (Oseni, 2017) على تحليل أثر ضريبة القيمة المضافة على زيادة الإيرادات الحكومية في نيجيريا. وخلصت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي على زيادة الإيرادات الحكومية والحد من التهرب الضريبي مما يساهم في نموها الاقتصادي وتميئتها، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين من خلال الاستفادة من إيرادات ضريبة القيمة المضافة بطريقة فعالة، بالإضافة إلى توسيع قواعد ضريبة القيمة المضافة لإدخال القطاع غير الرسمي ضمن ضريبة القيمة المضافة للحد من التهرب الضريبي<sup>(١٢)</sup>.

كما تناولت دراسة (Himani, 2016) بشكل أساسي عناصر تحصيل الضرائب في الهند والتي تقتضي تحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة وخلصت الدراسة إلى أن تحصيل الضريبة غير المباشرة حقق إيرادات أكبر مقارنة بالضريبة المباشرة<sup>(١٣)</sup>. قامت دراسة (Daba, 2015) بتحديد محددات الإيرادات الضريبية في إثيوبيا، وخلصت الدراسة إلى أن التضخم وأسعار الفائدة ليس لهما تأثير كبير على كل من زيادة الإيرادات الضريبة والإيرادات العامة<sup>(١٤)</sup>.

تضمنت دراسة (Samuel, 2014) تأثير ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات في نيجيريا من خلال استخدام الضرائب كمتغير تابع وكل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج وضريبة أرباح البترول وضريبة الدخل كمتغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي على الاقتصاد النيجيري<sup>(١٥)</sup>.

استهدفت دراسة (Al-Bustami, 2006) بمقارنة السمات الأساسية لكل من نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في فلسطين وقانون ضريبة المبيعات المطبق في الأردن من عدة نواحي وتم التركيز فيها على مدى مساهمتها في الإيرادات العامة والإيرادات المحلية، ومدى مساهمتها في كل من الإيرادات الضريبية وعجز الموازنة العامة، وذلك بدراسة السنوات من ١٩٩٥-٢٠٠٥ لكل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات وتحليل نسب المساهمة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى أهمية ضرورة تطبيق ضريبة القيمة المضافة في تمويل الإيرادات العامة<sup>(١٦)</sup>.

تبين من الدراسات السابقة التي تم التوصل إليها أنها تدور حول ضريبة القيمة المضافة بصفة عامة مع قلة الدراسات التي تناولت ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة، ومن ثم تتناول هذه الدراسة قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة.

### ٣- أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة:

شهد الهيكل الضريبي خلال الفترات السابقة موجه من التقلبات الاقتصادية والأزمات المالية، حيث أدت هذه التقلبات والأزمات إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة الأمر الذي أدى إلي إتخاذ قرار بتطبيق ضريبة القيمة المضافة لزيادة موارد الدولة وزيادة القدرة على مواجهة هذه التقلبات وتجاوز الأزمات والعمل على تعزيز تلك الاقتصاديات حيث يعتبر الإنفاق العام والضرائب من أهم أدوات السياسة المالية التي تفوق أهميتها في الدول النامية علاوة على ذلك، فإن السياسة المالية كأي سياسة اقتصادية تهدف إلى دعم استقرار الدخل والنمو الاقتصادي، والتخلص من التشوهات، ومعالجة مشاكل التضخم والركود النقدي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. وبدءاً من سبتمبر ٢٠١٦ وبناء علي توصيات صندوق النقد الدولي لإجراء بعض التعديلات الهامة والتي تقتضي بضرورة اتخاذ بعض القرارات التي من شأنها إحلال ضريبة القيمة المضافة محل الضريبة العامة علي المبيعات كجزء من الإصلاحات المالية وبدأت الحكومة في تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ بهدف زيادة الإيرادات الضريبية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة. حيث كانت مصر تعتمد منذ فترة طويلة علي تطبيق ضريبة المبيعات وما نتج عنها من مشاكل الأمر الذي أدى إلي إصدار العديد من القرارات التي تضمنت تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

### ٣/١ أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة من الناحية الاقتصادية:

تعتبر ضريبة القيمة المضافة من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة التي تفرض علي الزيادة في قيمة السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتداولها ويتحملها المستهلك النهائي بشكل كامل، أي ضريبة علي الاستهلاك النهائي، ويمثل الاستهلاك النهائي للأسر الجزء الأكبر من الوعاء الضريبي لضريبة القيمة المضافة<sup>(١٧)</sup>، وبالتالي فإنها ضريبة تفرض علي الاستهلاك وتطبق وفقاً لكمية الاستهلاك أي القيمة التي يدفعها المستهلك من أجل الحصول علي السلع أو الخدمات، كما تعتمد أيضاً علي مرونة الطلب السعرية الخاضعة للضريبة فعندما تكون المرونة مرتفعة يعني ذلك أن الزيادة في الأسعار تؤدي إلي انخفاض الطلب.

كما أن لضريبة القيمة المضافة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها علي كل من معدلات الإنتاج والاستهلاك حيث تساهم في تحقيق إيرادات ضريبية بالمقارنة بنظام ضريبة المبيعات، بالإضافة إلي توسيع قاعدة الخسوع للضريبة علي السلع والخدمات حيث تعد السياسة الضريبة جزء من السياسة المالية التي تعتمد عليها معظم الدول لعلاج

مشاكلها الاقتصادية ومن ضمن أدوات السياسة الضريبية ضريبة القيمة المضافة حيث تعتبر مصدراً رئيسياً للإيرادات في معظم دول العالم ولرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية، ويتم تحقيق ذلك من خلال:

▪ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعتبر الضريبة من الأدوات الهامة التي تلجأ إليها جميع الدول لتنشيط الدورة الاقتصادية في كل من حالات التضخم والانكماش، ففي حالة التضخم الناتج من ارتفاع السيولة فقد تلجأ الدول إلى رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات الأمر الذي بدوره يؤدي إلى امتصاص جزء من السيولة ومن ثم انخفاض التضخم. أما في حالة الإنكماش المتمثل في حالة الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فقد تلجأ الدول في هذه الحالة إلى خفض نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وزيادة الإعفاءات الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية<sup>(1٨)</sup>.

▪ الاستثمار في مختلف القطاعات والأنشطة: يعتبر الاستثمار أداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو على كيفية توزيع الاستثمارات لمختلف القطاعات ففي حالة فرض الضريبة بمعدل منخفض يوجه المستثمرون استثماراتهم نحو القطاع الذي يحقق أكبر ربح ممكن وهذا بدوره يعمل على تحفيز الاستثمار بهذا القطاع.

▪ تحقيق التكامل بين المشروعات: تلعب ضريبة القيمة المضافة دوراً كبيراً على تشجيع التكامل بين المشروعات من خلال اتجاه المستثمرين نحو إنشاء المشاريع الإنتاجية المتكاملة حيث يتم تصنيع السلع على عدة مراحل مختلفة مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المنشآت الإنتاجية المتكاملة على بيع السلع بأسعار تقل عن المنشآت غير المتكاملة.

▪ المساهمة في زيادة الادخار: يبدأ الأفراد في المفاضلة بين الادخار والاستهلاك وذلك من خلال الموازنة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، حيث تنتقل ضريبة القيمة المضافة عند كل مرحلة بيع للسلع حتى تصل إلى المستهلك النهائي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الاتجاه نحو الادخار، فكلما كانت أسعار السلع مرتفعة كلما كان ذلك حافزاً على الادخار<sup>(1٩)</sup>.

▪ أن فرض ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى ارتفاع أثمان السلع فإذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للسلعة قليلة، فيؤدي ذلك إلى تحمل المستهلك للضريبة أي أن السلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها نتيجة فرض الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن. أما إذا كانت مرونة العرض بالنسبة للسلعة قليلة فإن ذلك يؤدي إلى تحمل المنتج للضريبة، ويتبين ذلك من خلال:

✓ بالنسبة للسلع الضرورية: تتميز هذه السلع بزيادة الطلب عليها من كافة فئات المجتمع بغض النظر عن دخولهم مما يؤدي إلى زيادة الكميات المستهلكة منها، كما أن الطلب عليها غير مرن، فارتفاع أسعارها لا يؤدي إلى انخفاض الطلب

عليها، وبالتالي فإن فرض الضرائب على السلع والخدمات الضرورية يتماشى مع مبدأ وفرة الحصيلة ولكنه يتعارض مع مبدأ العدالة، ويرجع ذلك إلى أن طبقة الأغنياء ينفقون على هذه السلع بنسبة من دخلهم أقل بكثير من النسبة التي تنفقها الطبقات الفقيرة، ولذلك فإن عبئها أشد على الطبقات الفقيرة .

✓ بالنسبة للسلع الكمالية: تتميز هذه السلع بأن الطلب عليها محدود من طبقة الاغنياء، كما أن الطلب عليها مرن حيث أن الطلب على السلع الكمالية بالنسبة للطبقة الغنية يكون بنسبة أقل من نسبة الزيادة في أسعارها. ان فرض ضريبة مرتفعة يؤدي الي ارتفاع تكاليف انتاجها الحدية وفي ظل وجود المنافسة فإن المنتج لا يتمكن من رفع السعر علي أثر الضريبة وبذلك قد يتحمل بالضريبة أو بجزء كبير منها مما يخفض من ارباحه ومن ثم يلجأ الي تخفيض انتاجه وبالتالي ينخفض الطلب علي عوامل الانتاج الموجهه لانتاج هذه السلع وتتحقق ذلك كلما كان عرض عوامل الانتاج والطلب علي تلك السلع يتميزان بالمرونة فإذا كان عرض عوامل الانتاج والطلب علي هذه السلع غير مرن فإن فرض الضريبة يؤدي الي زيادة الحصيلة الضريبية اما اذا كان عرض عوامل الانتاج مرن والطلب علي تلك السلع مرن فإن فرض الضريبة يؤدي الي زيادة الحصيلة الضريبية (20)

### ٣/٣ أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة من الناحية المالية:

تمثل الضرائب الجزء الأكبر للإيرادات في معظم دول العالم وتصل نسبتها حوالي ٩٠% من حجم الإيرادات العامة، كما أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يمثل إيراد مالي منظم يساهم في تمويل الموازنة العامة للدولة، ويساعد علي تعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة الي توسع الوعاء الضريبي من خلال زيادة قاعدة الممولين وزيادة عدد السلع والخدمات التي تفرض عليها حيث تشكل ضريبة القيمة المضافة نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية<sup>(21)</sup>، ويتم تحقيق ذلك من خلال:

■ زيادة الإيرادات وتقليل العجز: يعاني الاقتصاد المصري منذ فترات طويلة من مشاكل اقتصادية عديدة ومن أهمها العجز المزمن والمستمر في الموازنة العامة للدولة، وفي هذا الإطار اتخذت الدولة قراراً بتطبيق ضريبة القيمة المضافة كخطوة هامة من أهم خطوات الإصلاح الهيكلي علي المستوي العالمي بهدف زيادة الموارد المالية سواء من خلال ترشيد الإنفاق أو زيادة الإيرادات العامة.

■ الحد من التهرب الضريبي: تعمل ضريبة القيمة المضافة علي تقليل التهرب الضريبي لأنها تلزم المكلفين بتقديم الفاتورة الضريبية علي كل مرحلة من مراحل بيع السلع وهذا يؤدي إلي متابعة نشاط المكلفين.



جدول (١) يوضح مساهمة ضريبة القيمة المضافة في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠٢٠/٢٠١٩

نسبة ضريبة السلع والخدمات التي عجزت الموازنة العامة (%)	الضريبة على السلع والخدمات (مليار جنيه)	نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الارادات الضريبية (مليار جنيه)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار جنيه)	عجز الموازنة العامة (مليار جنيه)	التفقات العامة (مليار جنيه)	الارادات العامة (مليار جنيه)	السنوات	ضريبة المبيعات
٥٣,٢	٣٢,٥	٦,٨	١٣٧,٢	٨٩٥,٥	٦١,١	٢٨٢,٣	٢٢١,٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٥٠,٧	٣٦,٤	٦,٩	١٦٣,٢	١٠٤٢,٢	٧١,٨	٣٥١,٥	٢٨٢,٥	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
٤٠,٧	٣٩,٩	٨,١	١٧٠,٥	١٢٠٦,٦	٩٨	٣٦٥,٩	٢٦٨,١	٢٠١٠/٢٠٠٩	
٣٠,٧	٤١,٣	٩,٨	١٩٢,١	١٣٧١,١	١٣٤,٥	٤٠١,٩	٢٦٥,٣	٢٠١١/٢٠١٠	
٢٧,٨	٤٦,٣	١٠	٢٠٧,٤	١٦٧٤,٧	١٦٦,٧	٤٧٠,٩	٣٠٣,٦	٢٠١٢/٢٠١١	
٢٠,٦	٤٩,٣	١٢,٩	٢٥١,١	١٨٦٠,٤	٢٣٩,٧	٥٨٨,٢	٣٥٠,٣	٢٠١٣/٢٠١٢	
٢٠,٥	٥٢,٤	١٢	٢٦٠,٣	٢١٣٠	٢٥٥,٤	٧٠١,٥	٤٥٦,٨	٢٠١٤/٢٠١٣	
٢٣,٤	٦٥,٥	١١,٤	٣٠٥,٩	٢٤٤٣,٩	٢٧٩,٤	٧٣٣,٤	٤٦٥,٢	٢٠١٥/٢٠١٤	
٢١,١	٧١,٦	١٢,٥	٣٥٢,٣	٢٧٠٩,٤	٣٣٩,٥	٨١٧,٨	٤٩١,٥	٢٠١٦/٢٠١٥	
٢٩,٧	١١٢,٦	١٠,٩	٤٦٢	٣٤٧٠	٣٧٩,٦	١٠٣١,٩	٦٥٩,٢	٢٠١٧/٢٠١٦	
٣٨,٢	١٥٦,٢	٩,٧	٦٢٩,٣	٤٤٣٧,٤	٤٣٢,٦	١٢٤٤,٤	٨٢١,١	٢٠١٨/٢٠١٧	
٤٥	١٩٧,٤	٨,٢	٧٣٦,١	٥٣٢٢,٣	٤٣٨,٦	١٤٢٤	٩٤١,٩	٢٠١٩/٢٠١٨	
٥٨,٦	٢٦١,٠	٦,٨	٨٥٦,٦	٦٥٢٠	٤٤٥,١	١٥٧٤,٦	١١٣٤,٤	٢٠٢٠/٢٠١٩	

المصدر: - وزارة المالية - التقرير المالي السنوي للسنوات من ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠.

- تقارير البنك المركزي المصري - اعداد مختلفة من ٢٠٠٦-٢٠٢٠

### وتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

هناك تزايداً مستمراً في عجز الموازنة العامة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث بلغ نحو ٦١,١ مليار جنيه ثم ارتفع إلى أكثر من أربعة عشر مرة إلى ٤٤٥,١ مليار جنيه. كما نجد أن نسبة مساهمة الضريبة العامة على المبيعات لعجز الموازنة العامة بلغت نحو ٥٣,٢% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى أن وصلت إلى ٢١,١% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ثم أخذ في الارتفاع بدءاً بتطبيق ضريبة القيمة المضافة ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث بلغ ٢٩,٧% ونلاحظ زيادتها بنسبة قليلة ويرجع ذلك إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة تم في سبتمبر ٢٠١٦ أي الربع الأخير من السنة المالية إلى أن وصل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٥٨,٦% بالإضافة إلى إن ضريبة القيمة المضافة سوف تتسبب في حدوث قفزة في أسعار السلع والخدمات الأمر الذي

يتسبب في ضعف القوة الشرائية للعملة مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم، وعلى الرغم من الإرتفاع في أسعار السلع والخدمات، فنجد أن معدل التضخم يتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً منذ شهر سبتمبر ٢٠١٦ إلى أن وصل الي ٣٣% حتي شهر أكتوبر ٢٠١٧ ويرجع ذلك إلي تعويم سعر الصرف بخلاف تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وفي شهر ديسمبر من عام ٢٠١٨ انخفض معدل التضخم إلي ٢٦% ثم أخذ في النقصان إلي أن وصل في شهر ديسمبر عام ٢٠١٩ إلى ٧% مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٨ حوالي ١٥,٧%، ونخلص مما سبق أن الإيرادات المتوقعة من ضريبة القيمة المضافة يمكنها احتواء العجز المتزايد في الموازنة العامة جزئياً.

### ٣- تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد المصري

شهد الهيكل الضريبي خلال الفترة بدءاً من صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بتطبيق ضريبة المبيعات وخلال الخمسة وعشرون عاماً التالية لتاريخ تطبيق هذا القانون فقد تم إجراء بعض التعديلات وذلك لتلافي التشوهات الناجمة من تطبيقها وانتهاءً بإصدار التعديل رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وبناء علي توصيات صندوق النقد الدولي بإجراء بعض التغييرات الهامة والتي من شأنها إحلال ضريبة القيمة المضافة محل الضريبة العامة علي المبيعات بدلاً من إعداد قانون جديد لضريبة القيمة المضافة كجزء من الإصلاحات المالية وبدأت الحكومة في تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ بهدف زيادة الإيرادات العامة.

#### ١/٣ أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة:

تعتبر ضريبة القيمة المضافة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تحقيق عدة جوانب تخدم التنمية الاقتصادية، كما تعتبر مصدر رئيسي للإيرادات في غالبية دول العالم حيث طبقت الضريبة علي القيمة المضافة في أكثر من ١٥٠ دولة وتبلغ إيراداتها أكثر من ربع إجمالي الإيرادات الضريبية في العالم<sup>(٢٢)</sup> وأن الهدف الأساسي من قرار تطبيق ضريبة القيمة المضافة يكمن في تصحيح وتعديل التشوهات الاقتصادية ومدى مساهمتها في تحقيق إيرادات ضريبية أعلى بالمقارنة بنظام ضريبة المبيعات وبالتالي فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يعمل علي توسيع قاعدة الخضوع للضريبة علي السلع والخدمات ومنع الازدواج الضريبي بالإضافة إلي تحسين القدرة التنافسية<sup>(٢٣)</sup>.

١/١/٣ حصيلة الضريبة العامة علي السلع والخدمات كنسبة من الإيرادات

العامة والإيرادات الضريبية:

تمثل ضريبة القيمة المضافة ضريبة علي الاستهلاك ذات وعاء ضريبي واسع ( يشمل كافة السلع والخدمات ) ويدفعها المستهلك النهائي حيث تفرض علي كل مرحلة من مراحل الإنتاج، بالاستناد إلي الفواتير الخاصة بكل معاملة والعمل علي مراجعتها والتحقق منها بصورة أدق بالمقارنة بمبيعات التجزئة المنفردة بما يؤدي إلي زيادة كل من الإيرادات العامة والحصيلة الضريبية<sup>(٢٤)</sup>.

جدول (٢) يوضح العلاقة بين إيرادات الضريبة علي السلع والخدمات ونسبتها من الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٩/٢٠٢٠

السنوات	الإيرادات العامة (مليار جنيه)	الإيرادات الضريبية (مليار جنيه)	الضريبة علي السلع والخدمات (مليار جنيه)	نسبة ضريبة السلع والخدمات الي الإيرادات العامة (%)	نسبة ضريبة السلع والخدمات الي الإيرادات الضريبية (%)	نسبة الإيرادات العامة (%)
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٢١,٤	١٣٧,٢	٣٢,٥	٢٣,٧	١٥	٦٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٨٢,٥	١٦٣,٢	٣٦,٤	٢٢,٣	١٢,٩	٥٧,٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦٨,١	١٧٠,٥	٣٩,٩	٢٣,٤	١٤,٩	٦٣,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٥,٣	١٩٢,١	٤١,٣	٢١,٥	١٥,٦	٧٢,٤
٢٠١٢/٢٠١١	٣٠٣,٦	٢٠٧,٤	٤٦,٣	٢٢,٣	١٥,٣	٦٨,٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٥٠,٣	٢٥١,١	٤٩,٣	١٩,٦	١٤,١	٧١,٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٥٦,٨	٢٦٠,٣	٥٢,٤	٢٠,١	١١,٥	٥٧,٠
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٦٥,٢	٣٠٥,٩	٦٥,٥	٢١,٤	١٤,١	٦٥,٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٤٩١,٥	٣٥٢,٣	٧١,٦	٢٠,٣	١٤,٦	٧١,٧
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٥٩,٢	٤٦٢	١١٢,٦	٢٤,٤	١٧,١	٧٠,١
٢٠١٨/٢٠١٧	٨٢١,١	٦٢٩,٣	١٥٦,٢	٢٤,٨	١٩	٧٦,٦
٢٠١٩/٢٠١٨	٩٤١,٩	٧٣٦,١	١٩٧,٤	٢٦,٨	٢١	٧٨,١
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١٣٤,٤	٨٥٦,٦	٢٦١,٠	٣٠,٥	٢٣	٧٥,٥

المصدر: - وزارة المالية - التقرير المالي السنوي للسنوات من ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠.

- تقارير البنك المركزي المصري - اعداد مختلفة من ٢٠٠٦-٢٠٢٠.

### وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

يستحوذ بند الإيرادات الضريبية بصفة عامة علي نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة بالموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلي حصيلة الضريبة علي السلع والخدمات نجد أنها ارتفعت من ٣٢,٥ مليار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلي أن وصلت إلي ٢٦١ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ أي تضاعفت أكثر من ثمان مرات كما أن نسبة مساهمتها إلي الإيرادات الضريبية زادت من ٢٣,٢% إلي أن وصلت إلي ٣٠,٥% خلال فترة الدراسة ونجد أن هناك تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض ففي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت نحو ٣٢,٥ مليار إلي أن وصلت عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٢٦١ مليار جنيه وهو ما يمثل نسبة ٣٠,٥% من حجم الإيرادات الضريبية وهي تمثل نسب أكبر من متوسط إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتي ٢٠١٩/٢٠٢٠ حيث بلغت نحو ٢٣,٢%, كما نجد أن نسبة حصيلة الضريبة علي السلع والخدمات إلي الإيرادات العامة قد زادت أيضاً من ١٥% إلي ٢٣% أي ما يقرب من ربع إيرادات الدولة تأتي من حصيلة الضريبة علي

السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة) خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠ الأمر الذي يعني أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يحقق العدالة الاجتماعية ويقضي علي التثوهات الاقتصادية ويرفع من مستوى الإيرادات الضريبية في آن واحد. بالإضافة إلي مدي مساهمة ضريبة القيمة المضافة في حصيلة الدولة حيث تعتبر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في الحد من معدلات التضخم وخفض عجز الموازنة العامة للدولة، كما بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلي الإيرادات العامة نسبة عالية جداً حوالي ٧٥,٥% عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبمقارنة متوسط النسب نلاحظ أن هناك تغير كبيراً وهو ما يمثل نسبة فارق ١٢,٨% خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتي ٢٠١٩/٢٠٢٠ والتي بلغت نسبتها ٦٢,٦% وذلك نتيجة تطوير آلية التحصيل عن طريق زيادة أعداد المتحصلين ورفع كفاءتهم بالإضافة إلي تغير الهيكل الضريبي والتدريب والتأهيل للكوادر العاملة.

### ٢/١/٣ إيرادات ضريبة القيمة المضافة علي السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الضرائب علي السلع والخدمات:

إن الهدف الأساسي من تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتطويرها هو زيادة الإيرادات الضريبية ومدي مساهمتها في الإيرادات العامة، حيث تساهم إيرادات ضريبة القيمة المضافة بأعلي نسبة في الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب الأخرى ويرجع ذلك إلي أن مردود تطبيقها يحقق إيرادات سريعة ومرتفعة فكلما زاد سعر الضريبة زادت الإيرادات العامة مما يدل علي وجود علاقة طردية بينهما، ومدي تأثيرها الإيجابي علي الإيرادات العامة حيث تؤدي الي زيادة الحصيلة الضريبية ومن ثم اتساع الوعاء الضريبي<sup>(٢٥)</sup>.  
جدول (٣) يوضح العلاقة بين الضرائب علي السلع والخدمات وضريبة (مبيعات- قيمة مضافة) علي السلع والخدمات خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٩/٢٠٢٠

السنوات	إجمالي الضرائب علي السلع والخدمات (مليار جنيه)	الضريبة علي مبيعات السلع والخدمات (مليار جنيه)	نسبة الضريبة ( مبيعات/ قيمة المضافة علي السلع والخدمات) إلي الضرائب علي السلع والخدمات (%)
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٩,٧	٣٢,٥	٦٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٢,٧	٣٦,٤	٥٨
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٧,١	٣٩,٩	٥٩,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٧٦,١	٤١,٣	٥٤
٢٠١٢/٢٠١١	٨٤,٦	٤٦,٣	٥٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٢,٩	٤٩,٣	٥٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٩١,٩	٥٢,٤	٥٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٤	١٢٢,٩	٦٥,٥	٥٣
٢٠١٦/٢٠١٥	١٤٠,٥	٧١,٦	٥١
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٨,٦	١١٢,٦	٥٤
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٩٤,٣	١٥٦,٢	٥٣
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٥٠,٦	١٩٧,٤	٥٦
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤١٥,٤	٢٦١,٠	٦٣

المصدر: وزارة المالية - التقرير المالي السنوي للسنوات من ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠

جدول (٤) يوضح الأهمية النسبية بين الضرائب علي السلع والخدمات خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٩/٢٠٢٠

نسبة ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات إلي إجمالي ضرائب القيمة المضافة علي السلع والخدمات (%)	نسبة ضريبة القيمة المضافة علي السلع إلي إجمالي ضرائب القيمة المضافة علي السلع والخدمات (%)	إجمالي ضرائب القيمة المضافة علي السلع والخدمات (مليار جنيه)	ضريبة (مبيعات - القيمة المضافة) علي الخدمات (مليار جنيه)	ضريبة (مبيعات- القيمة المضافة علي السلع المحلية + السلع المستوردة) (مليار جنيه)	السنوات	ضريبة المبيعات
٢١,٨	٧٦	٣٢,٥	٧,١	٢٤,٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٢٤,٢	٧٥,٨	٣٦,٤	٨,٨	٢٧,٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
٢٣,١	٧٦,٩	٣٩,٩	٩,٢	٣٠,٧	٢٠١٠/٢٠٠٩	
٢٢,٨	٧٧,٢	٤١,٣	٩,٤	٣١,٩	٢٠١١/٢٠١٠	
١٩,٧	٨٠,٣	٤٦,٣	٩,١	٣٧,٢	٢٠١٢/٢٠١١	
١٩,٩	٨٠,١	٤٩,٣	٩,٨	٣٩,٥	٢٠١٣/٢٠١٢	
١٨	٨١,٩	٥٢,٤	٩,٥	٤٢,٩	٢٠١٤/٢٠١٣	
١٨,٥	٨١,٥	٦٥,٥	١٢,١	٥٣,٤	٢٠١٥/٢٠١٤	
١٩,٧	٨٠,٣	٧١,٦	١٤,١	٥٧,٥	٢٠١٦/٢٠١٥	
١٦,١	٨٣,٨	١١٢,٦	١٨,١	٩٤,٤	٢٠١٧/٢٠١٦	ضريبة القيمة المضافة
١٨,٧	٨١,٣	١٥٦,٢	٢٩,٢	١٢٧,٠	٢٠١٨/٢٠١٧	
٢١,٣	٧٨,٧	١٩٧,٤	٤٢,٠٢	١٥٥,٤	٢٠١٩/٢٠١٨	
٢٠,٠	٨٠,١	٢٦١,٠	٥١,٩	٢٠٩,١	٢٠٢٠/٢٠١٩	

المصدر: وزارة المالية - التقرير المالي السنوي للسنوات من ٢٠٠٦ - ٢٠٢٠

### وبتحليل بيانات الجدولين رقم (٤،٣) يتضح ما يلي:

- من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ شهدت الضريبة علي مبيعات السلع والخدمات ارتفاعاً بنسب قليلة حيث بلغت بنحو ٣٢,٥ مليار جنيه وهو ما يمثل نسبه ٦٥% من الضرائب علي السلع والخدمات ثم تذبذبت ارتفاعاً وانخفاضاً إلي أن وصلت إلي ٥١% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وهذه الفترة كانت الضريبة المطبقة ضريبة المبيعات، ومع بداية الإصلاح الاقتصادي وبدءاً من سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة حيث شهدت الضريبة علي مبيعات السلع والخدمات ارتفاعاً كبيراً بلغت ١١٢,٦ مليار جنيه إلي أن وصلت عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلي ٢٦١ مليار جنيه، وهي تمثل نسبة ٦٣% أي بمعدل زيادة يقدر بنحو ٢٣,٥% في مدي زمني يقل عن ٤ سنوات، وكان لهذا الارتفاع الكبير في حصيله ضريبة القيمة المضافة تأثير علي كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة، وهذا يوضح ارتفاع الأهمية النسبية للضريبة علي القيمة المضافة بالنسبة للضرائب علي السلع والخدمات مما يجعل صانعي السياسة المالية يتجه نحو زيادة معدلات الضريبة.

- نجد انخفاض الأهمية النسبية لضريبة المبيعات علي الخدمات مقارنة بضريبة المبيعات علي السلع حيث تراوحت النسب علي الخدمات ما بين ١٨%- ٢٤% مما يعكس ضرورة توسع الوعاء الضريبي ليشمل المزيد من الخدمات وهذا ما توفره ضريبة القيمة المضافة بخلاف الضريبة علي السلع تذبذبت ارتفاعاً وانخفاضاً إلي أن وصلت إلي ٨٠,٣% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وهذه الفترة كانت الضريبة المطبقة لضريبة المبيعات، وبدءاً من ٢٠١٧/٢٠١٦ تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة حيث شهدت الضريبة علي السلع ارتفاعاً عام ٢٠١٧/٢٠١٦ حيث بلغت ٨٣,٨% ثم اخذت تتذبذب حتي وصلت عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلي ٨٠,١%، ويرجع ذلك لتغير نسبتها من ١٣% إلي ١٤% وبمقارنة متوسط النسب نلاحظ أن هناك تغير طفيف ما يمثل نسبة فارق ٦,٧% خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتي بلغت نسبتها ٧٣,٤%.

### ٢/٣ أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي معدلات التضخم:

إن فرض ضريبة القيمة المضافة بطبيعة الحال سوف يتسبب في حدوث قفزة في أسعار السلع والخدمات الأمر الذي بدوره يؤدي الي ضعف القوة الشرائية للعملة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة معدل التضخم وعلى الرغم أن تأثير ضريبة القيمة المضافة من شأنه أن يؤثر على معدل التضخم في أي دولة، إلا أن الكثير من الخبراء الاقتصاديين يرجحون أن الضرائب وخاصة ضريبة القيمة المضافة بإمكانها أن تؤثر بشكل سلبي على معدل التضخم. وخبراء آخرون أكدوا أن ضريبة القيمة المضافة وحدها لا يمكنها أن تغير من نسب معدل التضخم، ويرجع ذلك لعدة أسباب أولهما: أن ضريبة القيمة المضافة ليست العامل الوحيد الذي قد يتسبب في تغير أسعار السلع والخدمات، ولكن هناك عوامل أخرى كزيادة عرض النقود أو زيادة أسعار السلع الأساسية أو زيادة الأجور، وثانيهما: أن ضريبة القيمة المضافة يتم فرضها مع مجموعة من الإجراءات والسياسات والاستثناءات التي من شأنها أن تحد من الآثار السلبية للضريبة على القوة الشرائية للطبقات الفقيرة من المجتمع مثل فرض الضريبة الصفرية على السلع والخدمات الأساسية<sup>(٢٦)</sup>، حيث يتم الاعفاء علي ما يخص الواردات فالصنف الوحيد من الواردات المعفي من الضريبة هو المواد الغذائية الأساسية، السلع المستوردة من المناطق الحرة، استهلاك الدبلوماسيين، أما الصادرات المعفاة من الضريبة هي فقط المواد الغذائية الأساسية وكل أنواع مدخلات الإنتاج الصناعية<sup>(٢٧)</sup>، وبالتالي فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة سيكون له تأثير علي الأسعار وذلك من خلال الآتي:

أ- انخفاض أسعار السلع الاستثمارية (الرأسمالية) نتيجة لمبدأ الخصم الذي اعتمده ضريبة القيمة المضافة.

ب- انخفاض بسيط في الأسعار عند التصدير حسب المنتج أو الخدمة بعد خصم الضريبة المحصلة علي المواد الأولية أو الاستثمارات، وبصفة عامة الأموال والخدمات اللازمة لإنتاجها أو استيرادها.

٣/٣ أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي معدلات الادخار والاستثمار<sup>(٢٨)</sup>

تلعب ضريبة القيمة المضافة دورا هاما في توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار حيث ان الميل للادخار مرتبط بالميل للاستهلاك ففي حالة فرض الضريبة علي المدخرات سوف يؤدي ذلك الي رفع حوافز الادخار وزيادة المدخرات علي حساب الانفاق الاستهلاكي، كما تستخدم ضريبة القيمة المضافة كوسيلة لتوجيه السياسات الاقتصادية لتحفيز الاستثمار بطريقة غير مباشرة نظرا لانها تضمن توجيه جزء كبير من الدخل القومي الي الاستثمار علي حساب الاستهلاك الخاص حيث تؤثر ضريبة القيمة المضافة في الميل للاستثمار ففي حالة فرض الضريبة علي قطاع اقتصادي معين بمعدل منخفض يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذ القطاع لانه ذو ربحية اكبر، وبالتالي يساهم توجيه الاستثمار نحو انتاج السلع الرأسمالية في زيادة معدلات النمو من خلال تحديد معدل ضريبي منخفض علي السلع الرأسمالية أو اعفاءها من الضريبة بالاضافة الي الحد من انتاج السلع الكمالية التي ليست لها اهمية اقتصادية.

٤/٣ أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي هيكل الصادرات<sup>(٢٩)</sup>:

تعتبر ضريبة القيمة المضافة احد اهم عناصر التكلفة التي تدخل في هيكل الصادرات حيث تؤدي الي تحفيز وتشجيع الصادرات من خلال عدم تحملها بأي اعباء ضريبية غير مباشرة مما يؤدي الي تقليل التكلفة النهائية للسلعة واعطاءها ميزة سعرية في مواجهة السلع المشابهة في السوق الدولية ويكون ذلك من خلال فرض الضريبة بسعر صفر ويرجع ذلك الي تمكين المصدر من استرداد الضريبة السابق تحميلها علي هذه السلع اذا صدرت بحالتها او ادخلت في سلع او خدمات اخري واسترداد الضريبة المدفوعة عن المدخلات التي استخدمت في تصنيعها.

## ٤ - نموذج الدراسة وتحليل النتائج:

قد أثبتت دراسة (Albishi, 2019) أن الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة تؤدي الي زيادة الإيرادات العامة، وأكدت دراسة (مهاجر، ٢٠١٨) أثر زيادة سعر الضريبة علي حجم إيرادات الضريبة علي القيمة المضافة وأن تحصيل الضريبة علي القيمة المضافة تتم بفاعلية، وأوصت بأنه عند الحاجة لزيادة حجم الإيرادات العامة يمكن زيادة سعر الضريبة علي مبيعات السلع والخدمات مع مراعاة السعر علي السلع الضرورية، بينما أكدت دراسة (Samuel, 2014) تأثير ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات في نيجيريا من خلال استخدام الضرائب كمتغير تابع وكل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج وضريبة أرباح البترول وضريبة الدخل كمتغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي علي الاقتصاد النيجيري.

وتقوم هذه الدراسة علي قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة من خلال صياغة نموذج قياسي لاختبار الفرض العدم القائل بأنه لا توجد علاقة معنوية بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة، وذلك بإجراء التحليل الأحصائي للبيانات حيث

تعتمد الدراسة علي تحليل الحقائق والبيانات المشاهدة المتوافرة خلال الفترة من (سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٧ – ديسمبر ٢٠١٩/٢٠٢٠) للنموذج لكل من المتغير التابع (Y) المتمثل في الإيرادات العامة، والمتغيرات المستقلة (X) المتمثلة في كل من ضريبة القيمة المضافة، معدل التضخم، معدل الفائدة، وتبين أن النتائج المتحصل عليها جيدة حيث كانت قيمة معامل التحديد للنموذج ٦٢,٣% من الإيرادات العامة، كما تبين من النموذج أن المتغير المستقل  $X_3$  ضريبة القيمة المضافة لها تأثير معنوي علي الإيرادات العامة مما يدل علي الأثر الإيجابي الناتج من ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة بخلاف كل من معدلات التضخم والفائدة والتي اثبتت البيانات أن تأثيرهما غير معنوي علي الإيرادات العامة.

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \dots + \mu$$

الإيرادات العامة Y، معدل التضخم  $X_1$ ، معدل الفائدة  $X_2$ ، ضريبة القيمة المضافة  $X_3$   
**Ho:** لا يوجد تأثير معنوي بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة.  
**H1:** يوجد تأثير معنوي بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة.

### وبتحليل بيانات النموذج الإحصائي يتضح ما يلي:

- بإجراء تحليل قياس درجة الارتباط الذاتي Durbin-Watson كانت نتيجة التحليل الإحصائي للنموذج ١,٨٠٠١٩٦ مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- بإجراء اختبار F يتضح أن قيمة (sig) تساوي ٠,٠٠٠ أقل من مستوى ٠,٠٥ وهو ما يؤدي إلي رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة وتعظيم إجمالي الإيرادات العامة بتباين مقداره ١٩,٨٨٨ لقيمة اختبار F وعند مستوى معنوية ٥% وهذا يعني أن متغير ضريبة القيمة المضافة تستطيع التفسير للمتغير التابع وهي ذات تأثير قوي مما يؤكد علي النموذج كأداة قابلة للتطبيق في قياس إجمالي الإيرادات العامة للدولة.
- بإجراء اختبار T للمتغيرات المستقلة يتضح أن معنوية الاختبار لـ  $X_1$  (معدل التضخم) تساوي ٠,٢٩٧٩ ،  $X_2$  (معدل الفائدة) تساوي ٠,٢٢٩٥ وهما أكبر من مستوى المعنوية ٥% وبالتالي فإنها متغيرات غير معنوية مما يدل علي أن كل من معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ليس لهما تأثير، أما  $X_3$  (ضريبة القيمة المضافة) تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% وبالتالي يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي أن معاملات الانحدار في النموذج معنوي وبالتالي فإن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي علي الإيرادات العامة بمقدار ٤,٥٩٧.
- نجد أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) للنموذج ٦٢,٤% مما يدل علي أن ضريبة القيمة المضافة تؤثر وتفسر بنسبة ٦٢,٤% من الإيرادات العامة أما النسبة الباقية فترجع



- إلى العوامل الأخرى المؤثرة على الإيرادات العامة. كما أن كل من معدلات التضخم، معدلات الفائدة ليس لهما تأثير علي الإيرادات العامة وبالتالي فهما غير معنويين.
- بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة **Johansen** نلاحظ رفض فرضية عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك عند مستوي دلالة ٥% ( القيمة المحسوبة 68.29391 أكبر من القيمة الجدولية 47.85613 ) بذلك نرفض فرض عدم القائل بوجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه واحد للتكامل المشترك علي الاقل. كذلك القيمة المحسوبة 36.8792 أكبر من القيمة الجدولية 29.79707 بذلك نرفض فرض عدم القائل بوجود متجه واحد للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. ونستنتج من هذه النتائج وجود علاقة توازن في المدى البعيد بين المتغيرات.
- بإجراء اختبار **ADF unit root tests** يتضح أن قيمة (sig) تساوي ٠,٠٠٠ أقل من مستوي ٠,٠٥ كما نجد أن القيمة المطلقة **t-statistic** تساوي -11.23206 وهي أقل من القيمة الحرجة **Test critical values** لكل من القيم الموجودة -4.066981 عند مستوي معنوية ١% وقيمة -3.462292- عند مستوي ٥% وقيمة -3.157475- عند مستوي ١٠% مما يعني رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة وقبول الفرض البديل بخلو هذه المتغيرات من جذر الوحدة وان هذه المتغيرات ساكنة عند مستويات معنوية ١% و ٥% و ١٠% أي أن هذه المتغيرات تتبع السلاسل الزمنية الساكنة.
- معادلة النموذج :

$$Y = -55.18625 + 0.502779 x_1 + 0.018874 x_2 + 4.597516 x_3$$

- معادلة النموذج النهائية

$$Y = -55.18625 + 4.597516 x_3$$

## النتائج والتوصيات :

### أولاً: النتائج :

١. تؤثر ضريبة القيمة المضافة تأثيراً إيجابياً علي كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٧ - ديسمبر ٢٠١٩/٢٠٢٠ ويرجع ذلك إلي أن مردود تطبيقها يحقق إيرادات سريعة ومرتفعة مما يدل علي فعاليتها مقارنة بضريبة المبيعات.
٢. أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة دون أن يقابلها زيادة في مستوي الأجور يؤدي إلي ارتفاع الأسعار.
٣. تم استخدام نموذج إحصائي لقياس أثر ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة حيث وجد أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) ٤, ٦٢% مما يدل علي أن المتغير الاقتصادي (ضريبة

القيمة المضافة) له تأثير إيجابي بنسبة ٤,٦٢% من حجم الإيرادات العامة وهذه النسبة تأثيرها كبير على حصيلة الإيرادات العامة أي أن ضريبة القيمة المضافة قد ساهمت بشكل كبير في إجمالي الإيرادات العامة وبالتالي تم إثبات صحة الفرض الأول.

٤. أظهرت نتائج النموذج الإحصائي أن هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة وأن هناك علاقة ارتباط قوية إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٥٩,٢% بالإضافة إلي أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥% وبالتالي تم إثبات صحة الفرض الأول وعدم إثبات صحة الفرض الثاني لعدم تأثيره المعنوي علي الإيرادات العامة، كما أظهرت معادلة التنبؤ مدي مساهمة ضريبة القيمة في زيادة الإيرادات العامة وذلك كما هو موضح بالرسم البياني وجدول التنبؤ بالملحق الإحصائي.

٥. اتجهت معظم الدول إلي تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة ومواجهة التهرب الضريبي مما أدى إلي زيادة الإيرادات الضريبية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة بنسبة كبيرة وبتطبيقه في مصر ظهرت نتائج جيدة كما هو موضح بالملحق الإحصائي.

#### ثانياً: التوصيات:

١. محاولة رفع كفاءة وتطوير اداء الادارة الضريبية وتحديث وتطوير نظم المعلومات والتحصيل الالكتروني.
٢. يفضل تحقيق توسيع لقاعدة ضريبة القيمة المضافة من خلال توسيع المعدل القياسي علي بعض السلع والخدمات ( أي يتم زيادة نسبة الضرائب علي بعض الخدمات الترفيهية وتقليلها علي بعض السلع الأساسية حيث أن بعض السلع لها مزايا خاصة في الاستهلاك) من شأنه إزالة العديد من التشوهات لقرارات الاستهلاك ومن ثم سيحقق زيادة للإيرادات في الأجل الطويل.
٣. يراعي توجيه إيرادات ضريبة القيمة المضافة بصفة عامة للإنفاق على البنية التحتية الأساسية للصحة والتعليم وتحسين الخدمات الحكومية وبصفة خاصة التي تفيد الأسر الفقيرة.
٤. التوجه نحو تبني سياسات تيسير إجراءات غير المسجلين بضريبة القيمة المضافة لرفع حصيلة الإيرادات الضريبية مما يؤدي بدوره لرفع حصيلة الإيرادات العامة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.
٥. محاولة توسيع القاعدة المالية لزيادة الإيرادات العامة، وذلك من خلال اتساع الوعاء الضريبي، مما يؤدي لضخ قدر مناسب من السيولة لتمكن الدولة من تمويل مشاريعها التنموية،
٦. مراعاة الجانب الاجتماعي لفئات الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل وطبقة الفقراء حيث أنها تمثل شريحة كبيرة من فئات المجتمع المصري التي لها طابع خاص في معاملتها الاستهلاكية والانتاجية.

### هوامش الدراسة

- (1) Albishi, G. A. et al., (2019). The Value-Added Tax (VAT): Effects on Saudi Economy in The Light of the Saudi Vision 2030 Journal of Scientific Research in Science and Technology (IJSRST), volume 7, Issue 2, 2019, pp 201-202.
- (٢) مصطفى، يوشامة، و أسامة عامرة، ٢٠١٩، واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة البليدة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، ص ص ١-٣.
- (٣) جوادى، رولا، و سهام العتيبي، ٢٠١٨، أثر ضريبة القيمة المضافة ومعوقات تطبيقها علي الدخل، المملكة العربية السعودية، كلية الادارة والاعمال، جامعة الاميرة نوره بنت عبد الرحمن ص ص ١-١٨.
- (٤) عبدالله، عبد اللطيف عبدالله، ٢٠١٥، مدي جدوي تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الوقت الراهن (أطار مقترح لتطبيقها في مصر)، وزارة المالية، الادارة المركزية للبحوث المالية، ص ص ١٠-١٣.
- (٥) ابراهيم، امال علي، ٢٠١٦، دراسة تحليلية لمكانية تطبيق الضريبة علي القيمة المضافة في مصر، جامعة قناة السويس، ص ٣.
- (٦) مصلحة الضرائب، ٢٠١٦، مشروع قانون الضريبة العامة علي القيمة المضافة رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٦.
- (7) Bogari, A. (2020). The Economic and Social Impact of the Adoption of Value Added Tax in Saudi, International Journal of Economics and Business and Accounting Research (IJEBAR), vol-4, Issue-2, 2020, PP. 1-13.
- (8) Albishi, G. A. et al., (2019). The Value-Added Tax (VAT): Effects on Saudi Economy in The Light of the Saudi Vision 2030 Journal of Scientific Research in Science and Technology (IJSRST), volume 7, Issue 2, 2019, pp 201-214.
- (9) Alavuotunki, K. et al., (2019). The effects of the value added tax on revenue and equality. The Journal of Development Studies, vol.55, No. 4, 2019, pp 490-508.
- (10) Alavuotunki, K. et al., (2018). The effects of the value added tax on revenue and equality. The Journal of Development Studies. February 2018, pp 62-73.
- (١١) مهاجر، صلاح بابكر عيسي، ٢٠١٨، الضريبة علي القيمة المضافة وفاعلية تحصيلها وأثرها علي الإيرادات العامة بالسودان، المجلة العلوم الادارية، العدد الثاني ص ص ٢٧٤-٢٨٦.
- (12) Oseni, A. I., (2017). The Effects of Value Added Tax on Government's Revenue Generation Profile in Nigeria: A Conceptual Approach. International Journal of Economics and Financial Management Vol. 2 No. 4, 2017 ISSN: 2545 – 5966, pp 16-23.
- (13) Himani, H. M., (2016). Determinants of tax revenue in India. International Journal of Research in Economics and social Sciences, 6, pp 161-170.
- (14) Daba, T. A., (2015). Determinants of tax revenue in Ethiopia. Addis Ababa University, Ethiopia. March 2015, pp 159-170.

- (15) Samuel, O. L. (2014). The impact of value added tax on revenue generation in Nigeria (Working paper). Olabisi Onabanjo University, Nigeria. <https://doi.org/10.2139/issrn.2513207>.
- (16) Al-Bustami, M. (2006), Value Added Tax Applied in Palestine and Sales Tax Applied in Jordan (Comparative Study), Palestine, College of Graduate Studies at An-Najah National University, 2006, pp 12-15.
- (17) Thackray, M. Hutton, E. AND Kapoor, K. (2016). Technical Assistance Report Revenue Administration GAP Analysis Program- The Value Added Tax GAP, Washington, IMF (International Monetary Fund) Country Report No.16/59, February 2016, pp 12-14.
- (١٨) المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨، دور النظام الضريبي في خفض عجز الموازنة: دراسة حالة الاقتصاد المصري في الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠)، ص ص ١٣-١٦.
- (١٩) سيد، أبو بكر صلاح الدين، وآخرون، ٢٠١٧، الضريبة علي القيمة المضافة ودورها في زيادة الإيرادات العامة للدولة، السودان للعلوم التكنولوجية، كلية الدراسات التجارية، ص ص ٣٥-٥٠.
- (٢٠) هديوه، ندي، ٢٠١٨، الضريبة علي القيمة المضافة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، ص ص ٦٤-٦٦.
- (٢١) الشافعي، زيد كريم، ٢٠١٧، ضريبة القيمة المضافة مفهومها وتنظيمها الفني (لبنان حالة دراسية)، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ص ٣٦٩-٣٧٥.
- (٢٢) الخولي، أحمد فوزي، ٢٠١٩، دور الضريبة علي القيمة المضافة من خلال القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ في تحقيق التنمية المستدامة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الأول-المجلد ٥٦، ص ٧.
- (23) Ben Snoussi, L. Jadid, M. (2009), Taxes and their Effects on Economic Development (Case Study at the Tax Inspectorate in Bouira), Algeria, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University Center, Colonel Akli Mohand Muhannad Al-Bouira, 2009, pp 62-74.
- (٢٤) العبدلي، إيمان ماضي، ٢٠١٩، أثر تطبيق ضريبة علي القيمة المضافة علي إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ص ص ١٥٤-١٥٦.
- (٢٥) عبد الباقي، حسين سيد، ٢٠١٩، تحديات تطبيق قانون الضريبة علي القيمة المضافة في مصر " دراسة ميدانية " ، جامعة عين شمس، ص ٣.
- (26) Bogari, A. (2020). The Economic and Social Impact of the Adoption of Value-Added Tax in Saudi Arabia, International Journal of Economics, Business and Accounting Research, volume 4, Issue 2, 2020, pp 201-214.
- (٢٧) لطفي، عبد المنعم، ٢٠١٦، الضريبة علي القيمة المضافة في مصر، ورقة عمل رقم ١٨٣، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ص ١٥.
- (٢٨) عبدالله، عبدالله عبد اللطيف، ٢٠٠٨، دراسة عن الضريبة علي القيمة المضافة، الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية، ص ص ٢٨-٣٠.
- (٢٩) ابراهيم، ممدوح احمد، ٢٠١٦، دور الضريبة علي القيمة المضافة في تفعيل السوق العربية المشتركة، الادارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الادارية، ص ص ١١-١٤.

الملحق الإحصائيالانحدار المتعدد:

Dependent Variable: REVENUE

Method: Least Squares

Date: 06/12/20 Time: 11:34

Sample: 2016M09 2019M12

Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-55.18625	21.18148	-2.6054	0.0133
INFLATION	0.502779	0.476017	1.056221	0.2979
INTERSET	0.018874	0.015439	1.22246	0.2295
VALUEADDED	4.597516	0.61764	7.443686	0.0000
R-squared	0.623688	Mean dependent var		69.39888
Adjusted R-squared	0.592328	S.D. dependent var		37.51755
S.E. of regression	23.95464	Akaike info criterion		9.284841
Sum squared resid	20657.7	Schwarz criterion		9.453729
		Hannan-Quinn		
Log likelihood	-181.6968	crit.		9.345906
F-statistic	19.88841	Durbin-Watson stat		1.800196
Prob(F-statistic)	0.000000			

اختبار التكامل المشترك: cointegration

Date: 10/13/20 Time: 17:37				
Sample (adjusted): 2016M11 2019M12				
Included observations: 38 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: REVENUE INFLATION INTERSET VALUEADDED				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.562511	68.29391	47.85613	0.0002
At most 1 *	0.473584	36.8792	29.79707	0.0065
At most 2	0.234531	12.49595	15.49471	0.1346
At most 3	0.059716	2.3398	3.841466	0.1261
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**

None *	0.562511	31.41471	27.58434	0.0153
At most 1 *	0.473584	24.38325	21.13162	0.0168
At most 2	0.234531	10.15615	14.2646	0.2019
At most 3	0.059716	2.3398	3.841466	0.1261
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'S11*b=I):				
REVENUE	INFLATION	INTERSET	VALUEADDED	
0.030021	0.012839	0.006714	-0.105396	
0.019287	0.065749	0.001605	0.16355	
0.056239	-0.082074	-0.005184	-0.307533	
0.020196	0.096251	-0.000717	-0.122435	
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):				
D(REVENUE)	-9.32884	-21.78621	-12.24339	-2.079005
D(INFLATION)	1.083567	-0.613729	0.281569	-0.33993
D(INTERSET)	-145.1639	12.04993	50.51817	-22.67118
D(VALUEADDED)	-0.905965	-3.991665	-0.673445	0.245053
1 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-626.5635	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
REVENUE	INFLATION	INTERSET	VALUEADDED	
1.000000	0.42767	0.223641	-3.510772	
	-0.73942	-0.04465	-1.34089	
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(REVENUE)	-0.280059			
	-0.22399			
D(INFLATION)	0.03253			
	-0.01059			
D(INTERSET)	-4.357929			
	-1.0095			
D(VALUEADDED)	-0.027198			
	-0.03238			
2 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-614.3719	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
REVENUE	INFLATION	INTERSET	VALUEADDED	
1.000000	0.000000	0.243789	-5.230839	
		-0.0472	-1.35564	
0.000000	1.000000	-0.047111	4.021947	
		-0.02849	-0.81808	
D(REVENUE)	-0.700257	-1.552193		
	-0.22803	-0.4281		
D(INFLATION)	0.020692	-0.02644		

	-0.01198	-0.02248	
D(INTERSET)	-4.125518	-1.071487	
	-1.19748	-2.24816	
D(VALUEADDED)	-0.104186	-0.274079	
	-0.0291	-0.05464	
3 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-609.2938
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
REVENUE	INFLATION	INTERSET	VALUEADDED
1.000000	0.000000	0.000000	-1.838299
			-0.90274
0.000000	1.000000	0.000000	3.366354
			-0.58435
0.000000	0.000000	1.000000	-13.91589
			-6.31339
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
D(REVENUE)	-1.388814	-0.547325	-0.034118
	-0.40047	-0.63701	-0.05191
D(INFLATION)	0.036527	-0.04955	0.00483
	-0.02211	-0.03517	-0.00287
D(INTERSET)	-1.284425	-5.217731	-1.217172
	-2.15458	-3.42718	-0.27927
D(VALUEADDED)	-0.14206	-0.218807	-0.008996
	-0.05374	-0.08549	-0.00697

## اختبار السكون: unit root tests

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)							
Series: REVENUE, INFLATION, INTERSET, VALUEADDED							
Date: 10/13/20 Time: 22:50							
Sample: 2016M09 2023M12							
Exogenous variables: Individual effects							
Automatic selection of maximum lags							
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 10							
Total number of observations: 235							
Cross-sections included: 4							
Method				Statistic	Prob.**		
Im, Pesaran and Shin W-stat				-16.6757	0.0000		
** Probabilities are computed assuming asymptotic normality							
Intermediate ADF test results							
Series	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Lag	Obs
D(REVENUE)	-11.164	0.0001	-1.423	0.86	10	11	76
D(INFLATION)	-3.5158	0.0129	-1.524	0.774	0	9	38
D(INTERSET)	-10.409	0.0000	-1.524	0.774	0	9	38

D(VALUEADDED)	-10.625	0.0001	-1.502	0.773	3	11	83
Average	-8.9285		-1.493	0.795			
Warning: for some series the expected mean and variance for the given lag and observation are not covered in IPS paper							
Null Hypothesis: REVENUE has a unit root							
Exogenous: Constant, Linear Trend							
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)							
				t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller Test				-11.23206		0.0000	
Test critical values:	1% level			-4.066981			
	5% level			-3.462292			
	10% level			-3.157475			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.							
Augmented Dickey-Fuller Test Equation							
Dependent Variable: D(REVENUE)							
Method: Least Squares							
Date: 10/14/20 Time: 00:48							
Sample (adjusted): 2016M10 2023M12							
Included observations: 87 after adjustments							
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.			
REVENUE(-1)	-1.200328	0.106866	-11.23206	0.0000			
C	49.7268	6.887118	7.220262	0.0000			
@TREND(*2016M09*)	1.719277	0.18502	9.292392	0.0000			
R-squared	0.600326	Mean dependent var				1.405138	
Adjusted R-squared	0.59081	S.D. dependent var				38.60828	
S.E. of regression	24.69694	Akaike info criterion				9.28511	
Sum squared resid	51234.86	Schwarz criterion				9.370141	
Log likelihood	-400.9023	Hannan-Quinn criter.				9.319349	
F-statistic	63.08559	Durbin-Watson stat				1.991542	
Prob(F-statistic)	0.000000						





$$Y = -55.18625 + 4.597516 X_3$$

القيمة بالمليار جنيه

الايادات العامة Y	ضريبة القيمة المضافة X <sub>3</sub>	السنوات شهر / سنة	الايادات العامة Y	ضريبة القيمة المضافة X <sub>3</sub>	السنوات شهر / سنة
١٣٣,٨	٤١,١	٢٠٢٢/٠١	٩٣,٣	٣٢,٣	٢٠٢٠/٠١
١٣٥,٦	٤١,٥	٢٠٢٢/٠٢	٩٥,٢	٣٢,٧	٢٠٢٠/٠٢
١٣٧	٤١,٨	٢٠٢٢/٠٣	٩٦,٦	٣٣,٠٢	٢٠٢٠/٠٣
١٣٨,٨	٤٢,٢	٢٠٢٢/٠٤	٩٨,٤	٣٣,٤	٢٠٢٠/٠٤
١٤٠,٧	٤٢,٦٣	٢٠٢٢/٠٥	١٠٠,٢	٣٣,٨	٢٠٢٠/٠٥
١٤٢,٥	٤٣	٢٠٢٢/٠٦	١٠١,٦	٣٤,١	٢٠٢٠/٠٦
١٤٣,٩	٤٣,٣	٢٠٢٢/٠٧	١٠٣,٤	٣٤,٥	٢٠٢٠/٠٧
١٤٥,٧	٤٣,٧	٢٠٢٢/٠٨	١٠٥,٣	٣٤,٩	٢٠٢٠/٠٨
١٤٧,١	٤٤	٢٠٢٢/٠٩	١٠٦,٦	٣٥,٢	٢٠٢٠/٠٩
١٤٩	٤٤,٤	٢٠٢٢/١٠	١٠٨,٥	٣٥,٦	٢٠٢٠/١٠
١٥٠,٨	٤٤,٨	٢٠٢٢/١١	١١٠,٣	٣٦	٢٠٢٠/١١
١٥٢,١	٤٥,١	٢٠٢٢/١٢	١١١,٧	٣٦,٣	٢٠٢٠/١٢
١٥٤	٤٥,٥	٢٠٢٣/٠١	١١٣,٥	٣٦,٧	٢٠٢١/٠١
١٥٥,٨	٤٥,٩	٢٠٢٣/٠٢	١١٥,٤	٣٧,١	٢٠٢١/٠٢
١٥٧,٢	٤٦,٢	٢٠٢٣/٠٣	١١٦,٨	٣٧,٤	٢٠٢١/٠٣
١٥٩,١	٤٦,٦	٢٠٢٣/٠٤	١١٨,٦	٣٧,٨	٢٠٢١/٠٤
١٦٠,٩	٤٧	٢٠٢٣/٠٥	١٢٠,٤	٣٨,٢	٢٠٢١/٠٥
١٦٢,٣	٤٧,٣	٢٠٢٣/٠٦	١٢٢,٣	٣٨,٦	٢٠٢١/٠٦
١٦٤,١	٤٧,٧	٢٠٢٣/٠٧	١٢٣,٧	٣٨,٩	٢٠٢١/٠٧
١٦٦	٤٨,١	٢٠٢٣/٠٨	١٢٥,٥	٣٩,٣	٢٠٢١/٠٨
١٦٧,٣	٤٨,٤	٢٠٢٣/٠٩	١٢٦,٩	٣٩,٦	٢٠٢١/٠٩
١٦٩,٢	٤٨,٨	٢٠٢٣/١٠	١٢٨,٧	٤٠	٢٠٢١/١٠
١٧١	٤٩,٢	٢٠٢٣/١١	١٣٠,٦	٤٠,٤	٢٠٢١/١١
١٧٢,٤	٤٩,٥	٢٠٢٣/١٢	١٣٢	٤٠,٧	٢٠٢١/١٢